

عنوان البحث

تأثير اتخاذ القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمسائلة القانونية: دراسة حالة على شركات القطاع الخاص
بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/أحمد علي عبدالله الشهري

إشراف/ د. أسماء أبو عتزة

العام الدراسي:

2024

قائمة المحتويات:

2	مقدمة:
3	مشكلة الدراسة:
7	أهمية الدراسة:
12	أهداف الدراسة:
15	تساؤلات الدراسة:
16	فرضيات الدراسة:
16	الدراسات السابقة:
19	المنطلقات النظرية للدراسة:
22	المنهجية وطرق البحث:
25	أدوات الدراسة:
27	حدود الدراسة:
29	المراجع:

مقدمة:

تعد الأخلاق في عالم الأعمال عنصراً جوهرياً وأساسياً في تشكيل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، حيث تمثل المبادئ الأخلاقية إطاراً إرشادياً للشركات في عمليات اتخاذ القرارات اليومية. إن اتخاذ القرارات الأخلاقية يعكس التزام الشركات بالمبادئ الإنسانية والقيم الاجتماعية، ويعزز من قدرتها على تحقيق حوكمة فعالة تضمن الشفافية والمساءلة القانونية. في السياق الاقتصادي لمدينة الرياض، التي تمثل قلب المملكة العربية السعودية النابض بالنشاط الاقتصادي والتحول الاستراتيجي، تبرز الحاجة الملحة لدراسة تأثير القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية، خاصة في ظل الأهداف الطموحة لرؤية 2030 التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتعزيز التنمية المستدامة (Singh، 2019).

تشهد مدينة الرياض تحولات جذرية في بنيتها الاقتصادية، مدفوعة بمبادرات رؤية 2030 التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة، وجذب الاستثمارات الأجنبية. هذه البيئة الديناميكية والمتغيرة تفرض على الشركات الخاصة تبني ممارسات حوكمة صارمة، تركز على المبادئ الأخلاقية وتعزز من مستوى الشفافية والمساءلة القانونية. في هذا السياق، يصبح اتخاذ القرارات الأخلاقية ليس مجرد التزام نظري، بل ضرورة استراتيجية تعزز من استدامة الأعمال وتكسب ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة (Moshashai، 2018).

حوكمة الشركات الفعالة تعتمد بشكل كبير على تبني الشركات لممارسات اتخاذ قرارات أخلاقية تساهم في تعزيز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة. الشفافية في اتخاذ القرارات ونشرها بشكل دوري يُعدُّ من العوامل الحاسمة التي تساهم في خلق بيئة عمل نزيهة وخالية من الفساد. النظام القانوني في المملكة العربية السعودية شهد تطورات كبيرة في مجال تعزيز المساءلة ومكافحة الفساد، ولكن الدور الذي تلعبه الأخلاق في توجيه السلوك المؤسسي لا يمكن تجاهله. إن التزام الشركات بالمعايير الأخلاقية يساهم في تقليل المخاطر القانونية وتحسين سمعتها في السوق، مما ينعكس إيجابياً على قدرتها التنافسية واستدامتها (Alaali، 2021).

تتمتع القرارات الأخلاقية بتأثير إيجابي على سمعة الشركة وزيادة ولاء العملاء. في العصر الحديث، أصبح المستهلكون أكثر وعياً واهتماماً بالأبعاد الأخلاقية للشركات التي يتعاملون معها. هذا التوجه يعكس زيادة الطلب على الشفافية والمساءلة من الشركات، حيث يُفضل العملاء التعامل مع شركات تلتزم بالأخلاقيات في عملياتها. من هذا المنطلق،

يمكن القول بأن الالتزام بالأخلاقيات في عملية صنع القرار لا يساهم فقط في تحقيق أهداف الحوكمة والمساءلة القانونية، بل يشكل أيضًا ميزة تنافسية للشركات في السوق.

من خلال دراسة حالة على شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض، يمكن تحليل مدى تأثير القرارات الأخلاقية على ممارسات الحوكمة وتفعيل المساءلة القانونية. هذه الدراسة تتطلب استكشاف الأنظمة الداخلية والسياسات المتبعة في هذه الشركات، وتقييم مدى التزامها بالمعايير الأخلاقية ومدى تأثير ذلك على أدائها العام ومسؤوليتها القانونية. ستسلط الدراسة الضوء على أفضل الممارسات والأخطاء الشائعة في هذا المجال، مما يوفر خارطة طريق للشركات الأخرى لتبني سياسات أكثر فعالية ونزاهة (Wirba، 2023).

تشمل الدراسة مجموعة من المحاور الأساسية مثل تأثير القرارات الأخلاقية على الاستراتيجيات التشغيلية والمالية، والعلاقة بين القيم الأخلاقية والثقافة التنظيمية، ودور القيادات الإدارية في تعزيز الالتزام بالأخلاقيات. كما يمكن أن تتطرق إلى دراسة تأثير المساءلة القانونية على سلوكيات الموظفين والالتزام بالقوانين واللوائح. كل هذه المحاور تشكل منظومة متكاملة تساهم في تعزيز الفهم العميق لكيفية تأثير القرارات الأخلاقية على الأداء المؤسسي والاستدامة الاقتصادية.

تمثل هذه الدراسة مساهمة مهمة في الأدبيات الأكاديمية والممارسات العملية في مجال حوكمة الشركات والمساءلة القانونية. تسعى الدراسة إلى توفير فهم أعمق لكيفية تأثير القرارات الأخلاقية على الأداء المؤسسي والاستدامة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وتفتح آفاقاً جديدة لتطوير سياسات وإجراءات تعزز من التزام الشركات بالقيم الأخلاقية. هذا الالتزام من شأنه أن يساهم في تحقيق بيئة أعمال أكثر شفافية وعدالة، ويعزز من قدرة الشركات على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، ويضمن استدامة الأعمال على المدى الطويل (Abalala، 2021).

مشكلة الدراسة:

تشكل القرارات الأخلاقية جزءاً حيوياً وأساسياً من عملية إدارة الأعمال في أي شركة. في بيئة الأعمال المعقدة والمتغيرة بسرعة، يتزايد التركيز على أهمية اتخاذ القرارات التي لا تحقق الربحية فقط، بل تأخذ في الاعتبار المبادئ الأخلاقية والمعايير القانونية. في هذا السياق، تأتي مشكلة الدراسة لتسلط الضوء على تأثير اتخاذ القرارات الأخلاقية على

حوكمة الشركات والمساءلة القانونية، مع التركيز على شركات القطاع الخاص في مدينة الرياض، والتي تعتبر مركزًا اقتصاديًا مهمًا في المملكة العربية السعودية.

• مفهوم القرارات الأخلاقية

القرارات الأخلاقية هي تلك التي يتم اتخاذها بناءً على مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي تهدف إلى تحقيق العدالة، النزاهة، والشفافية. هذه القرارات تتجاوز المصلحة الشخصية أو الربحية القصيرة الأجل لتشمل تأثيرات طويلة الأمد على الموظفين، العملاء، المجتمع، والبيئة. في الرياض، التي تسعى لتحقيق رؤية 2030، يصبح الالتزام بالقرارات الأخلاقية أمرًا حيويًا لضمان تحقيق التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات الأجنبية. إن تبني هذه المبادئ الأخلاقية يساهم في بناء سمعة إيجابية للشركات ويعزز من ثقة الجمهور والمستثمرين على حد سواء.

• حوكمة الشركات وأهميتها

حوكمة الشركات تشير إلى النظام الذي يتم من خلاله إدارة وتوجيه الشركات بما يضمن الشفافية، المساءلة، والكفاءة. تتضمن حوكمة الشركات الجيدة وضع سياسات وإجراءات تضمن التزام الشركة بالقوانين واللوائح، وتحقيق مصالح جميع أصحاب المصلحة، من مساهمين وموظفين وعملاء. تعتبر حوكمة الشركات الفعالة أساسية لضمان استدامة الأعمال، تحسين الأداء المالي، وزيادة ثقة المستثمرين. في الرياض، تزداد أهمية حوكمة الشركات في ظل الجهود المبذولة لتحقيق التوازن بين التوسع الاقتصادي والحفاظ على النزاهة والشفافية في العمليات التجارية.

• التحديات المرتبطة بالمساءلة القانونية

المساءلة القانونية تعني الالتزام بالقوانين واللوائح المحلية والدولية، وضمان أن تكون جميع أنشطة الشركة متوافقة مع المعايير القانونية. في الرياض، ومع السعي لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين بيئة الأعمال، تصبح المساءلة القانونية ذات أهمية بالغة. اتخاذ القرارات غير الأخلاقية يمكن أن يؤدي إلى انتهاكات قانونية جسيمة، مما يتسبب في فرض غرامات، عقوبات قانونية، وربما يؤدي إلى فقدان التراخيص التجارية أو حتى إغلاق الشركة. هذه المخاطر تجعل من الضروري للشركات الخاصة في الرياض أن تولي اهتمامًا خاصًا للقرارات الأخلاقية كوسيلة للحد من التعرض للمسائل القانونية.

• تأثير القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات

القرارات الأخلاقية لها تأثير كبير على حوكمة الشركات. عندما تتخذ الشركات قرارات أخلاقية، فإنها تعزز من مبادئ الشفافية، النزاهة، والمساءلة. على سبيل المثال، الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية تعزز من ثقة المستثمرين وتزيد من قدرة الشركة على جذب رؤوس الأموال. كما أن احترام حقوق العاملين وتوفير بيئة عمل عادلة وآمنة يعزز من رضا الموظفين ويزيد من إنتاجيتهم، مما ينعكس إيجاباً على الأداء العام للشركة. إن اتخاذ قرارات أخلاقية يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تقليل النزاعات الداخلية وتحسين العلاقة بين الإدارة والموظفين، مما يساهم في تحقيق أهداف الشركة بشكل أكثر فعالية.

• الأمثلة العملية والدراسات السابقة

تشير الدراسات السابقة إلى أن الشركات التي تتبنى القرارات الأخلاقية تحقق أداءً أفضل على المدى الطويل. على سبيل المثال، الشركات التي تلتزم بالمعايير الأخلاقية في تعاملها مع العملاء والموردين تبني علاقات قوية ومستدامة، مما يزيد من استقرارها ونموها. كما أن الشركات التي تتبنى سياسات أخلاقية في معاملاتها المالية والإدارية تتجنب المخاطر القانونية وتحقق سمعة جيدة في السوق. دراسة حالات معينة من الشركات في الرياض يمكن أن تقدم أمثلة حية لكيفية تأثير القرارات الأخلاقية على الأداء المالي والإداري، مما يعزز من الفهم العلمي ويقدم أدلة قوية على أهمية الالتزام بالأخلاقيات في الأعمال.

• دراسة الحالة: شركات القطاع الخاص في الرياض

تركز الدراسة على شركات القطاع الخاص في الرياض، نظراً لأهمية هذه المدينة كمركز اقتصادي رئيسي في المملكة العربية السعودية. تواجه هذه الشركات تحديات كبيرة في بيئة الأعمال المتغيرة، مما يجعل دراسة تأثير القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية موضوعاً ذا أهمية كبيرة. من خلال دراسة الحالة، يمكن تحديد الأنماط والسلوكيات التي تعزز من الحوكمة الجيدة وتقلل من المخاطر القانونية. يمكن أن تقدم الدراسة أيضاً توصيات عملية للشركات الخاصة في الرياض حول كيفية تحسين ممارساتها الأخلاقية وتعزيز حوكمة الشركات لديها.

➤ الأبعاد المختلفة لمشكلة الدراسة

✓ البعد الاقتصادي

القرارات الأخلاقية تؤثر بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي للشركات. اتخاذ قرارات أخلاقية يمكن أن يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية، زيادة الإنتاجية، وتقليل التكاليف المتعلقة بالنزاعات القانونية والغرامات. هذا التأثير يمتد أيضًا إلى جذب الاستثمارات، حيث يفضل المستثمرون التعامل مع الشركات التي تلتزم بالمعايير الأخلاقية. في السياق السعودي، تعتبر هذه النقطة ذات أهمية خاصة في ظل التوجهات الاقتصادية الحديثة وسعي المملكة لتعزيز الاستثمارات الأجنبية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

✓ البعد الاجتماعي

من الناحية الاجتماعية، تتجاوز تأثيرات القرارات الأخلاقية نطاق الحوكمة والمساءلة القانونية لتشمل المسؤولية الاجتماعية للشركات. الشركات التي تتخذ قرارات أخلاقية تلتزم بمبادئ المسؤولية الاجتماعية، مثل دعم المجتمعات المحلية، الحفاظ على البيئة، والالتزام بحقوق الإنسان. هذا الالتزام يعزز من سمعة الشركة ويجذب المزيد من المستثمرين والعملاء. كما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال خلق بيئة عمل إيجابية وداعمة.

✓ البعد التنظيمي

على المستوى التنظيمي، تساهم القرارات الأخلاقية في تعزيز الثقافة التنظيمية الإيجابية. الشركات التي تلتزم بالمعايير الأخلاقية تبني بيئة عمل تعزز من التعاون، الشفافية، والابتكار. هذا ينعكس بشكل إيجابي على الأداء العام للشركة ويساهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. يمكن أن تشمل هذه الأهداف تحسين الأداء المالي، زيادة الكفاءة التشغيلية، وتعزيز العلاقات مع العملاء والموردين.

تشكل مشكلة تأثير اتخاذ القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية في شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض موضوعًا حيويًا يتطلب دراسة معمقة وشاملة. من خلال تحليل الأبعاد المختلفة لهذه المشكلة، يمكن تقديم رؤى وتوصيات تساهم في تعزيز بيئة الأعمال في الرياض وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لرؤية المملكة 2030. إن فهم تأثير القرارات الأخلاقية يمكن أن يساعد الشركات في تحسين أدائها، تقليل مخاطرها القانونية، وتعزيز سمعتها، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة (العلمية)

إن دراسة تأثير اتخاذ القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية في شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض تحمل أهمية علمية كبيرة نظرًا لتعدد الأبعاد التي تتناولها هذه الدراسة وللأثر البالغ الذي يمكن أن تتركه على مجالات مختلفة. من خلال هذا التحليل العميق والموسع، سنلقي الضوء على الأهمية العلمية للدراسة من خلال مناقشة العوامل المتنوعة التي تجعلها ذات قيمة علمية بارزة.

• الإسهام في تطوير نظريات حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات مجالاً أكاديمياً غنياً يتطلب باستمرار تحديثات وتطويرات نظرية. من خلال هذه الدراسة، يتم تقديم إسهام علمي مهم في هذا المجال عبر استكشاف العلاقة بين القرارات الأخلاقية وآليات حوكمة الشركات. تتيح الدراسة فرصة لتوسيع النظريات الحالية حول حوكمة الشركات من خلال تقديم نموذج يوضح كيف يمكن للقرارات الأخلاقية أن تعزز من مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة. هذا يساهم في تقديم إطار نظري جديد يمكن تطبيقه في سياقات مختلفة حول العالم.

• فهم أعمق لأبعاد القرارات الأخلاقية في بيئة الأعمال

تعتبر القرارات الأخلاقية جزءاً معقداً وحيوياً من بيئة الأعمال. تقدم هذه الدراسة تحليلاً علمياً عميقاً لأبعاد اتخاذ القرارات الأخلاقية وتأثيراتها المختلفة على الشركات. من خلال دراسة الحالة المخصصة لشركات القطاع الخاص في الرياض، يمكن للباحثين الحصول على فهم أعمق لكيفية تطبيق القيم الأخلاقية في صنع القرارات اليومية وكيف تؤثر هذه القرارات على الأداء التنظيمي والامتثال القانوني. هذا الفهم يعزز من الأدبيات الأكاديمية حول الأخلاق في الأعمال ويقدم رؤى جديدة يمكن أن تساعد في تطوير استراتيجيات إدارية أفضل.

• تعزيز البحث العلمي في السياق السعودي

تحظى الأبحاث العلمية التي تركز على السياق السعودي بأهمية خاصة نظرًا للتركيز الحالي على تحقيق رؤية 2030 والاهتمام المتزايد بتحسين بيئة الأعمال في المملكة. تساهم هذه الدراسة في تعزيز البحث العلمي المتعلق بحوكمة الشركات والمسؤولية القانونية في المملكة العربية السعودية. من خلال تقديم تحليل مفصل وبيانات ميدانية من

شركات القطاع الخاص في الرياض، تقدم الدراسة مساهمة علمية قيمة تساعد في فهم التحديات والفرص الفريدة في السياق السعودي، مما يمكن أن يدعم صانعي القرار والباحثين في تطوير سياسات واستراتيجيات فعالة.

- تقديم إطار تطبيقي للممارسات الأخلاقية

إلى جانب الإسهام النظري، تحمل الدراسة أهمية تطبيقية كبيرة. إذ تتيح فرصة لتقديم إطار عمل يمكن تطبيقه عملياً في الشركات لتحسين حوكمة الشركات والامتثال القانوني من خلال تعزيز القيم الأخلاقية. يمكن أن تقدم الدراسة توصيات عملية للشركات حول كيفية دمج الأخلاق في عمليات اتخاذ القرار، مما يساهم في تحسين الأداء التنظيمي والحد من المخاطر القانونية. هذه التوصيات يمكن أن تكون مرجعاً قيماً للشركات والمؤسسات التعليمية التي تدرس الأخلاق في الأعمال.

- تعزيز المعرفة الأكاديمية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات

تتضمن الدراسة أيضاً بعداً هاماً يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR). من خلال استكشاف كيفية تأثير القرارات الأخلاقية على الممارسات الاجتماعية والبيئية للشركات، تقدم الدراسة فهماً أعمق لكيفية تعزيز المسؤولية الاجتماعية. هذا يساهم في تطوير الأدبيات الأكاديمية حول CSR ويقدم رؤى جديدة حول كيفية دمج القيم الأخلاقية في استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يمكن أن يدعم الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

- الإسهام في تحسين ممارسات التعليم العالي

يمكن أن تكون نتائج هذه الدراسة مفيدة للمؤسسات الأكاديمية والجامعات في تطوير مناهج تعليمية تركز على الأخلاق وحوكمة الشركات. من خلال تقديم دراسات حالة عملية وتحليل علمي مفصل، يمكن أن تكون الدراسة مرجعاً تعليمياً مهماً للطلاب والباحثين في مجالات إدارة الأعمال والقانون والأخلاق. هذا يعزز من جودة التعليم العالي ويساعد في إعداد جيل جديد من القادة والمديرين الذين يتمتعون بفهم عميق للأخلاق في الأعمال.

- توجيه السياسات العامة والتنظيمية

في نهاية المطاف، يمكن أن تسهم هذه الدراسة في توجيه السياسات العامة والتنظيمية من خلال تقديم توصيات مدعومة بالبحث العلمي حول كيفية تعزيز القيم الأخلاقية في الشركات. يمكن لصانعي السياسات في المملكة العربية السعودية الاستفادة من نتائج الدراسة في تطوير لوائح وقوانين تدعم حوكمة الشركات وتضمن الامتثال القانوني. هذا يسهم في تحسين بيئة الأعمال العامة في المملكة ويعزز من جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية. تمثل هذه الدراسة إسهامًا علميًا مهمًا في مجالات حوكمة الشركات، الأخلاق في الأعمال، والمسؤولية القانونية. من خلال تقديم تحليل شامل ومفصل لتأثير القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية في شركات القطاع الخاص بالرياض، تفتح الدراسة آفاقًا جديدة للبحث العلمي والتطبيق العملي، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة (العملية)

• تعزيز الشفافية والنزاهة

اتخاذ القرارات الأخلاقية يعزز من الشفافية والنزاهة في الشركات. في بيئة الأعمال اليوم، تعتبر الشفافية عنصرًا أساسيًا لبناء الثقة مع المستثمرين والعملاء والموظفين. الشفافية تساعد في تجنب الأنشطة غير القانونية وغير الأخلاقية التي قد تؤدي إلى عقوبات قانونية ومشكلات سمعة. الشركات التي تلتزم بالقرارات الأخلاقية تكون أكثر قدرة على الكشف عن المعلومات المالية والإدارية بوضوح، مما يعزز من ثقة جميع الأطراف ذات الصلة في الشركة. هذه الشفافية تقلل من فرص الفساد وتضمن أن تكون جميع الأنشطة متوافقة مع اللوائح والقوانين.

• تحسين الأداء المالي

القرارات الأخلاقية لها تأثير مباشر على الأداء المالي للشركات. الشركات التي تتخذ قرارات أخلاقية تقلل من المخاطر المرتبطة بالغرامات والعقوبات القانونية، مما ينعكس إيجابيًا على الأداء المالي. علاوة على ذلك، الشركات التي تبني سمعة طيبة بناءً على مبادئ الأخلاق تجذب المزيد من العملاء والمستثمرين، مما يعزز من الإيرادات والنمو المالي. على سبيل المثال، الالتزام بالممارسات الأخلاقية في المعاملات المالية يضمن الشفافية ويقلل من تكاليف التدقيق والمراقبة، مما يعزز من الكفاءة المالية.

• تعزيز سمعة الشركة

سمعة الشركة هي أحد الأصول غير الملموسة التي يمكن أن تكون حاسمة لنجاحها. الشركات التي تلتزم بالقرارات الأخلاقية تبني سمعة قوية وموثوقة بين العملاء والشركاء والمجتمع. هذه السمعة الجيدة تساهم في جذب واستبقاء العملاء والموظفين المتميزين، كما تعزز من قدرة الشركة على إقامة شراكات تجارية واستراتيجية ناجحة. في بيئة الأعمال التنافسية في الرياض، يمكن أن تكون السمعة الجيدة عاملاً رئيسياً في التفوق على المنافسين وتحقيق النجاح الطويل الأمد.

• تحسين علاقات الموظفين

القرارات الأخلاقية تعزز من العلاقات الداخلية في الشركات، بما في ذلك العلاقات بين الإدارة والموظفين. الشركات التي تتخذ قرارات أخلاقية تخلق بيئة عمل تحترم حقوق الموظفين وتدعم رفاهيتهم. هذا يؤدي إلى زيادة رضا الموظفين وتحفيزهم، مما ينعكس على الإنتاجية والأداء العام للشركة. بيئة العمل الإيجابية تشجع الابتكار والتعاون بين الموظفين، مما يعزز من القدرة التنافسية للشركة في السوق.

• تقليل المخاطر القانونية

اتخاذ القرارات الأخلاقية يقلل من تعرض الشركات للمخاطر القانونية. الشركات التي تلتزم بالقوانين واللوائح وتحترم المعايير الأخلاقية تكون أقل عرضة للتورط في قضايا قانونية أو عقوبات. هذا يساعد الشركات في تجنب التكاليف المرتبطة بالدفاع القانوني والغرامات، كما يضمن استمرارية الأعمال بدون تعطيل. بالإضافة إلى ذلك، الالتزام بالمعايير الأخلاقية يساهم في تحسين العلاقات مع الجهات التنظيمية والحكومية، مما يعزز من بيئة الأعمال ويوفر فرصاً أكبر للنمو والتوسع.

• تعزيز المسؤولية الاجتماعية

القرارات الأخلاقية تدعم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يعني أن الشركات لا تهتم فقط بالربحية ولكن أيضاً بالتأثير الإيجابي على المجتمع. الشركات التي تلتزم بالمعايير الأخلاقية تشارك في مبادرات تخدم المجتمع مثل برامج التعليم، الصحة، والبيئة. هذه المبادرات تعزز من صورة الشركة كمؤسسة مسؤولة تساهم في تحسين جودة الحياة في المجتمع، مما يعزز من علاقاتها مع المجتمع المحلي ويزيد من دعم الجمهور.

• تعزيز الابتكار والتطوير

القرارات الأخلاقية يمكن أن تكون دافعاً للابتكار والتطوير داخل الشركات. الشركات التي تلتزم بالمعايير الأخلاقية تشجع على التفكير الإبداعي والبحث عن حلول مبتكرة للمشكلات. هذا يمكن أن يؤدي إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل وتزيد من الحصة السوقية للشركة. الابتكار الناتج عن الالتزام بالأخلاق يمكن أن يمنح الشركات ميزة تنافسية ويعزز من قدرتها على النمو والتوسع في الأسواق المحلية والدولية.

• تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

الشركات التي تتخذ قرارات أخلاقية تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والتحديات. القرارات الأخلاقية تساهم في بناء ثقافة تنظيمية قوية ومستدامة تساعد الشركات على التعامل بفعالية مع الأزمات والتغيرات في بيئة الأعمال. هذه الثقافة القوية تعزز من مرونة الشركة وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة، مما يضمن استمرارية الأعمال وتحقيق النجاح على المدى الطويل.

• تعزيز العلاقات مع الجهات التنظيمية

الشركات التي تتخذ قرارات أخلاقية تساهم في بناء علاقات إيجابية مع الجهات التنظيمية والحكومية. الالتزام بالمعايير الأخلاقية يعزز من مصداقية الشركة ويقلل من فرص التعرض للمشكلات القانونية والتنظيمية. هذه العلاقات الإيجابية يمكن أن توفر للشركات دعماً أكبر من الجهات الحكومية وتسهيلات في الإجراءات التنظيمية، مما يعزز من بيئة الأعمال ويساعد في تحقيق النمو والاستقرار.

• تعزيز التميز في القطاع الخاص

في الرياض، يمكن أن تكون هذه الدراسة أداة فعالة لتعزيز التميز في القطاع الخاص. من خلال تحليل تأثير القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية، يمكن تحديد الممارسات الفعالة وتقديم توصيات لتحسين الأداء في الشركات الخاصة. هذا يمكن أن يساهم في تعزيز التنافسية وزيادة الاستثمارات في المدينة، مما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز من مكانة الرياض كمركز اقتصادي رئيسي في المملكة العربية السعودية.

تبرز أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية في تقديم رؤى وتوصيات تساعد الشركات الخاصة في الرياض على تحسين أدائها وتعزيز سمعتها وتقليل مخاطرها القانونية. من خلال التركيز على تأثير القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية، يمكن للشركات تحقيق فوائد متعددة تتراوح من تحسين الكفاءة المالية إلى تعزيز العلاقات مع الجهات التنظيمية. هذا يعزز من قدرة الشركات على التنافس والنمو في بيئة أعمال متغيرة ومتطلبة، مما يساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030 وتوفير بيئة أعمال مستدامة وشفافة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق فهم شامل لتأثير اتخاذ القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية في شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض، المملكة العربية السعودية. الهدف الرئيسي للدراسة هو استكشاف العلاقة بين القرارات الأخلاقية وحوكمة الشركات والمساءلة القانونية، وكيفية تحسين هذه الجوانب في القطاع الخاص. من هذا الهدف الرئيسي ينبثق مجموعة من الأهداف الفرعية التي تعزز من تحقيق الهدف الرئيسي وتوفر رؤية معمقة حول هذا الموضوع الحيوي.

الهدف الرئيسي

✓ تحليل تأثيرات اتخاذ القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية في شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض.

هذا الهدف يسعى إلى فحص كيف تؤثر القرارات الأخلاقية على نظام الحوكمة داخل الشركات الخاصة وكيف يمكن أن تساهم في تحسين مستوى المساءلة القانونية. من خلال هذا التحليل، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لتحسين الأداء والامتثال القانوني في الشركات، مما يساهم في تعزيز الشفافية والنزاهة والفعالية في بيئة الأعمال.

الأهداف الفرعية

1. تقييم تأثير القرارات الأخلاقية على فعالية حوكمة الشركات في القطاع الخاص

هذا الهدف يركز على فهم كيفية تأثير اتخاذ القرارات الأخلاقية على فعالية نظام حوكمة الشركات. حوكمة الشركات تشير إلى النظام الذي يتم من خلاله إدارة وتوجيه الشركات لضمان الشفافية والنزاهة والمساءلة. في شركات القطاع الخاص بالرياض، تلعب القرارات الأخلاقية دورًا حاسمًا في تحقيق هذه المبادئ. دراسة هذا التأثير تشمل تحليل كيفية تنفيذ السياسات الأخلاقية وتأثيرها على الأداء الإداري والتشغيلي. يمكن أن تسهم القرارات الأخلاقية في تحسين آليات الرقابة الداخلية، وتعزيز الشفافية في الإفصاح المالي، وتقليل الفساد والانحرافات الإدارية. هذا التحليل يساعد الشركات على تطوير استراتيجيات حوكمة فعالة تستند إلى المبادئ الأخلاقية، مما يعزز من قدرتها على تحقيق أهدافها بشكل أكثر كفاءة واستدامة.

2. تحليل العلاقة بين القرارات الأخلاقية والمساءلة القانونية في شركات القطاع الخاص

هذا الهدف يهدف إلى استكشاف كيفية تأثير القرارات الأخلاقية على مستوى المساءلة القانونية في الشركات الخاصة. المساءلة القانونية تعني الالتزام بالقوانين واللوائح التي تحكم نشاط الشركة، وضمان عدم وجود انتهاكات قانونية. من خلال دراسة تأثير القرارات الأخلاقية على المساءلة القانونية، يمكن فهم كيفية التقليل من المخاطر القانونية وتحسين الامتثال. يشمل هذا التحليل تقييم سياسات وإجراءات الشركات المتعلقة بالامتثال القانوني وكيفية تأثيرها على تقليل التعرض للعقوبات والغرامات. كما يمكن أن يتناول دراسة كيف تسهم القرارات الأخلاقية في تعزيز علاقة الشركات بالجهات التنظيمية والحكومية، مما يعزز من استقرار الأعمال ويزيد من قدرتها على تحقيق النجاح والنمو.

3. استكشاف كيف يمكن للقرارات الأخلاقية تحسين الشفافية والنزاهة في الإدارة

يهدف هذا الهدف إلى دراسة كيفية تحسين الشفافية والنزاهة في إدارة الشركات من خلال اتخاذ قرارات أخلاقية. الشفافية والنزاهة هما عنصران أساسيان في تعزيز الثقة بين الشركة وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين والعملاء والموظفين. تحليل هذا الهدف يتضمن تقييم كيف يمكن للقرارات الأخلاقية أن تؤدي إلى تحسين الإفصاح عن المعلومات المالية والإدارية، وتوفير بيئة عمل عادلة وآمنة. من خلال دراسة حالات الشركات التي تتبع معايير أخلاقية، يمكن فهم كيفية بناء سمعة إيجابية وتعزيز العلاقات مع العملاء والشركاء. الشفافية والنزاهة تعزز من قدرة الشركات على جذب الاستثمارات وتعزيز مكانتها في السوق، مما يساهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

4. تقييم تأثير القرارات الأخلاقية على علاقات الشركات مع الجهات التنظيمية والحكومية

يهدف هذا الهدف إلى دراسة كيفية تأثير القرارات الأخلاقية على العلاقات بين الشركات والجهات التنظيمية والحكومية. علاقات الشركات مع الجهات التنظيمية تلعب دورًا حيويًا في تحقيق الامتثال وتجنب المشكلات القانونية. تحليل هذا الهدف يشمل دراسة كيف يمكن للقرارات الأخلاقية أن تساهم في تحسين التواصل والتعاون مع الجهات التنظيمية، مما يعزز من دعمها وتسهيل الإجراءات التنظيمية. كما يشمل تقييم كيف تساهم القرارات الأخلاقية في بناء سمعة إيجابية مع الجهات الحكومية، مما يساهم في تحقيق استقرار الأعمال وتوفير بيئة داعمة للنمو والتوسع.

5. تحليل كيف تؤثر القرارات الأخلاقية على رضا الموظفين وتحفيزهم

يركز هذا الهدف على فهم كيف يمكن للقرارات الأخلاقية أن تؤثر على رضا الموظفين وتحفيزهم. الموظفون هم عنصر أساسي في نجاح أي شركة، ورضاهم وتحفيزهم يلعبان دورًا حاسمًا في تحسين الأداء والإنتاجية. دراسة هذا التأثير تشمل تقييم كيف تساهم السياسات الأخلاقية في تحسين بيئة العمل، وتوفير فرص عادلة للنمو والتطوير، وتعزيز العلاقات بين الإدارة والموظفين. يمكن أن يؤدي الالتزام بالمعايير الأخلاقية إلى زيادة رضا الموظفين، مما ينعكس على أدائهم وولائهم للشركة. هذا التحليل يساعد الشركات على تطوير استراتيجيات لتحسين بيئة العمل وزيادة الإنتاجية من خلال التركيز على المبادئ الأخلاقية.

6. تقديم توصيات عملية لتحسين تطبيق القرارات الأخلاقية في الشركات الخاصة

هذا الهدف يهدف إلى تقديم توصيات عملية بناءً على نتائج الدراسة لتحسين تطبيق القرارات الأخلاقية في الشركات الخاصة. من خلال تحليل تأثير القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية، يمكن تحديد الممارسات الفعالة وتقديم توصيات لتحسين السياسات والإجراءات المتعلقة بالأخلاقيات. تشمل التوصيات تحسين استراتيجيات الحوكمة، تعزيز الشفافية والنزاهة، وتطوير برامج تدريبية للموظفين حول الأخلاقيات. كما يمكن أن تشمل التوصيات تعزيز التواصل مع الجهات التنظيمية وتحسين إدارة المخاطر القانونية. تقديم هذه التوصيات يساعد الشركات على تحقيق تحسينات عملية في أدائها وضمن الامتثال للأخلاقيات والقوانين، مما يساهم في تعزيز استدامتها ونجاحها في السوق.

تسعى الدراسة إلى تحقيق فهم شامل لتأثير القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية في شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض. من خلال تحقيق الأهداف الفرعية المحددة، يمكن تقديم رؤى وتوصيات عملية

تعزز من الأداء والإدارة في الشركات الخاصة، مما يسهم في تحسين الشفافية والنزاهة، وتقليل المخاطر القانونية، وتعزيز العلاقات مع الجهات التنظيمية والحكومية. هذا التحليل يساعد الشركات على تحقيق النجاح والنمو في بيئة أعمال متغيرة ومتطلبة، ويعزز من قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030.

تساؤلات الدراسة:

السؤال الرئيسي للدراسة

- كيف يؤثر اتخاذ القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية في شركات القطاع الخاص

بمدينة الرياض؟

الأسئلة الفرعية للدراسة

- ✓ ما هو تأثير اتخاذ القرارات الأخلاقية على مستوى الشفافية في الشركات الخاصة بمدينة الرياض؟
- ✓ كيف يؤثر التزام الشركات بالمبادئ الأخلاقية على فعالية نظم الرقابة الداخلية والمساءلة القانونية؟
- ✓ ما مدى تأثير القرارات الأخلاقية على المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص بمدينة الرياض؟
- ✓ كيف تساهم القرارات الأخلاقية في تحسين ممارسات حوكمة الشركات في الشركات الخاصة بمدينة الرياض؟
- ✓ ما هي التحديات التي تواجه الشركات الخاصة في مدينة الرياض عند تطبيق القرارات الأخلاقية وتأثيرها على الحوكمة والمساءلة؟
- ✓ ما هي استراتيجيات التخفيف التي تستخدمها الشركات الخاصة في الرياض للتعامل مع آثار القرارات الأخلاقية على الحوكمة والمساءلة القانونية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية للدراسة

- تؤدي القرارات الأخلاقية إلى تحسين حوكمة الشركات وتعزيز فعالية المساءلة القانونية في شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض.

الفرضيات الفرعية للدراسة

- ✓ تؤدي القرارات الأخلاقية إلى زيادة مستوى الشفافية في الشركات الخاصة بمدينة الرياض.
- ✓ تساهم القرارات الأخلاقية في تحسين فعالية نظم الرقابة الداخلية والمساءلة القانونية في الشركات الخاصة بمدينة الرياض.
- ✓ تلعب القرارات الأخلاقية دوراً مهماً في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص بمدينة الرياض.
- ✓ تؤثر القرارات الأخلاقية إيجابياً على ممارسات حوكمة الشركات، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للشركات الخاصة بمدينة الرياض.
- ✓ تواجه الشركات الخاصة في مدينة الرياض تحديات معينة عند تطبيق القرارات الأخلاقية، تؤثر على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية.
- ✓ تساهم استراتيجيات التخفيف التي تعتمد عليها الشركات في التعامل مع آثار القرارات الأخلاقية في تحسين فعالية حوكمة الشركات والمساءلة القانونية.

الدراسات السابقة:

تسعى دراسة (Alshareef, 2015) إلى استكشاف دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في هيكل ونظام حوكمة الشركات (CG). لتحقيق هذا الهدف، تستعرض هذه الورقة أولاً الأدبيات الواسعة المتعلقة بحوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات. ثانياً، يبحث في مفهوم وفهم العلاقة المتبادلة بين CG والمسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن سياق دراسة الحالة لشركة بتروكيماويات تعمل في المملكة العربية السعودية. تم اعتماد دراسة حالة

نوعية من خلال إجراء مقابلات متعمقة مع المشاركين على مختلف مستويات مجلس الإدارة والإدارة في شركة البتروكيماويات العاملة في المملكة العربية السعودية. تشير النتائج إلى أن غالبية المشاركين يعتبرون حوكمة الشركات أساساً أساسياً لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات المستدامة. ويمكن العثور على أهمية النتائج في حقيقة أن الاتجاه السابق المتمثل في التركيز فقط على حوكمة الشركات في البلدان النامية قد ارتد وتم تخصيص المزيد من الاهتمام للمسؤولية الاجتماعية للشركات. تساهم الدراسة الحالية في المجموعة الحالية من أدبيات المسؤولية الاجتماعية للشركات وحوكمة الشركات من خلال تقديم نموذج حوكمة المسؤولية الاجتماعية للشركات الجديد. يمكن العثور على اثنين من الآثار الهامة في هذه الدراسة. على المستوى التنظيمي، يمكن لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين تحسين سياسة الشركة وممارستها في سياق التعامل مع أصحاب المصلحة. وعلى المستوى الوطني، يمكن لوضعي السياسات في البلدان النامية البناء على الاستنتاجات المستخلصة في هذه الورقة وتعزيز قدرات أنظمتهم التنظيمية والقضائية لحماية مصالح أصحاب المصلحة.

في عام 2006، أصدرت المملكة العربية السعودية تشريعات جديدة تتعلق بحوكمة الشركات. وأظهر التقييم الأولي الذي أجراه البنك الدولي بعد ثلاث سنوات تنفيذاً متواضعاً نسبياً للوائح. وتبحث هذه الأطروحة في مدى اعتماد هذا التوجه خلال السنوات العشر الماضية. لقد أصبحت الأعمال التجارية السعودية أكثر عولمة، ومن الطبيعي أن يتوقع الشركاء والمستثمرون الدوليون اتباع نهج أكثر توحيداً في مجال حوكمة الشركات، والذين يجب عليهم هم أنفسهم تبرير الاستثمار. ويوسع دراسة (Gashgari، 2017) الأدبيات الموجودة حول حوكمة الشركات من خلال دراسة التقدم الذي تحرزه البلدان ذات الاقتصادات النامية والضعيفة أو الضعيفة نسبياً. تاريخ جديد للتنظيم CG. تستكشف هذه الأطروحة مدى وشكل استيعاب الجيل الأحدث من لوائح حوكمة الشركات، والعوائق الحالية والمواقف العامة الحالية تجاه حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، ودراسة مدى امتثال الشركات السعودية للوائح حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، وأسباب عدم الامتثال للوائح حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية. الامتثال عند وجوده، وأي عجز ذي صلة في تشريعات عام 2006 فيما يتعلق بأفضل الممارسات الدولية. ويتم التحقيق في ذلك من خلال استخدام سلسلة من المقابلات والاستطلاعات مع المنظمات السعودية الكبرى، فضلاً عن تحليل المعلومات الثانوية. تم اختيار نهج الطريقة المختلطة لتحليل البيانات الكمية والنوعية لتوفير وسيلة لتوليد كل من البيانات المعيارية (أي الكمية) ومزيد من التبصر فيما يتعلق بالعقبات التي تحول دون مواصلة اعتمادها (أي

النوعية). كأساس للتحقيق، تتمحور الأسئلة حول أربع ركائز أساسية لحوكمة الشركات: الشفافية؛ قيمة أصحاب المصلحة؛ مسؤولية؛ والعدالة. يتم الجمع بين هذا الارتباط بين هذه العوامل والهيكل التنظيمي وصنع القرار والصورة العامة للشركة داخل الصناعة مع فحص كيفية تأثير حوكمة الشركات على توسع الأعمال والاستثمارات السعودية، لا سيما فيما يتعلق بكيفية إدراك الأطراف من البلدان الأخرى لحوكمة الشركات. شركة. قد يؤدي هذا التصور للحوكمة إلى تحديد وجهات نظرهم فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالشراكة مع تلك الشركة والاستثمار فيها. تتعلق البيانات الثانوية بمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وسنابل للاستثمار، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك). تم أخذ تحليل البيانات النوعية من المقابلات التي أجريت مع خمسة عشر من كبار المديرين في المنظمات واسعة النطاق. تم جمع البيانات الكمية من ثلاث مؤسسات: المراعي، وأرامكو السعودية، والبيك. أظهرت النتائج الإجمالية للتحليل النوعي والتحليل الثانوي أن CG يلعب دورًا حيويًا في تطوير الأعمال. دعم التحليل الكمي فكرة أن الشفافية وقيمة أصحاب المصلحة وصورة الشركة هي السمات الرئيسية لحوكمة الشركات في السياق السعودي، حيث يشير التحليل الإحصائي إلى أن كليهما ضروريان للوصول الشركة إلى الاستثمار الخاص والسيولة في السوق. وتشير النتائج الإجمالية إلى حاجة المملكة العربية السعودية لتحسين وضعها. علاوة على ذلك، فإن معايير حوكمة الشركات، وفي حين أن المقارنة المرجعية للمؤسسات المدعومة من الحكومة مثل مؤسسة النقد العربي السعودي وسابك ستكون مفيدة، يمكن لحكومة المملكة العربية السعودية أن تلعب دورًا استباقيًا في تشجيع الشركات على توسيع أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية.

على الرغم من الاهتمام المتزايد بأنظمة حوكمة الشركات السعودية، إلا أن هناك القليل من الأدبيات حول تطور حوكمة الشركات السعودية. وتساعد دراسة (Al-Faryan، 2020) في سد هذه الفجوة من خلال دراسة وتجميع تطور حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية. بعد تقديم معلومات أساسية عن المملكة العربية السعودية ونموذج حوكمة الشركات فيها، نتطرق إلى النظام القانوني السعودي والمؤسسات الخارجية الرئيسية التي ساعدت في تشكيل حوكمة الشركات. نحن ندرس المساهمات المحددة لمهنتي المحاسبة والمراجعة، وأدوار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والسوق المالية السعودية. نحن نصف الإصلاحات الرئيسية التي تم تنفيذها لتطوير الاقتصاد السعودي وتقييم أهميتها في تسهيل التغيير في ممارسات حوكمة الشركات. تساهم هذه الدراسة كنقطة مرجعية أولية للدراسات

المستقبلية حول المملكة العربية السعودية، وتكون بمثابة مصدر شامل لكل من الأكاديميين والممارسين، بينما تفيد بشكل خاص المستثمرين الأجانب والمحليين الذين يفكرون في الاستثمار في المملكة العربية السعودية.

كان الهدف من دراسة (Sarwar، 2022) هو معرفة كيفية ارتباط حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات وأداء الشركات في سوق رأس المال السعودي. تشكل الشركات المحلية المسجلة في البورصة العربية غالبية السكان. يمتد البحث على مدار 11 عامًا ويتضمن بيانات من عام 2010 إلى عام 2020. وقد تم استخراج البيانات من التقارير السنوية المدققة للشركات المحلية المدرجة في البورصة العربية السعودية (SAE). تم استخدام اختبار هاوسمان لتحديد أن نموذج التأثير العشوائي هو الأفضل. للعثور على التجانس الداخلي، استخدمنا اختبار -Durbin-WU Hausman وTSLs بدلاً من OLS. تم اقتراح نموذج لدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء، بالإضافة إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تعمل كوسيط جزئي. هذه الدراسة لها آثار على المستثمرين الحاليين والمحتملين للشركات في المملكة العربية السعودية في سياق اختيار الشركات "المشاركة اجتماعياً" لاستثماراتهم. ومن الناحية النظرية، تساهم هذه الدراسة أيضاً في فهمنا لبعض المفاهيم ذات الصلة التي لم يتم استكشافها في الأبحاث السابقة المتعلقة بحوكمة الشركات والإنتاج الأنظف والمسؤولية الاجتماعية للشركات. ويمكن استنتاج ذلك أيضاً من النتيجة التي مفادها أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تساهم جزئياً في تعزيز أداء الشركة في سياق الشركات السعودية.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تتمحور المنطلقات النظرية للدراسة حول فهم العلاقة بين اتخاذ القرارات الأخلاقية وحوكمة الشركات والمساءلة القانونية، وذلك من خلال استكشاف النظريات والمفاهيم الأساسية التي تفسر كيفية تأثير الأخلاقيات على الإدارة والامتثال القانوني. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري شامل يساعد في تحليل الأثر الذي تتركه القرارات الأخلاقية على الحوكمة والمساءلة في الشركات الخاصة بمدينة الرياض. في هذا السياق، يمكن تقسيم المنطلقات النظرية إلى عدة محاور رئيسية، تشمل النظريات المتعلقة بالأخلاقيات، حوكمة الشركات، والمساءلة القانونية.

• النظريات الأخلاقية في إدارة الشركات

✓ النظرية الأخلاقية النفعية (Utilitarianism)

النظرية الأخلاقية النفعية تركز على تحقيق أقصى منفعة لأكبر عدد من الأفراد. وفقًا لهذه النظرية، فإن القرارات الأخلاقية يجب أن تهدف إلى زيادة الرفاهية العامة وتقليل الأضرار. في سياق الشركات، يعني ذلك أن اتخاذ القرارات الأخلاقية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار تأثيرها على جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك العملاء، الموظفين، والمستثمرين. تطبيق هذه النظرية يعزز من الشفافية ويعزز من اتخاذ قرارات مدروسة تسعى لتحقيق نتائج إيجابية على نطاق واسع، مما يدعم الحوكمة الجيدة ويقلل من المخاطر القانونية (Ikechukwu، 2023).

✓ النظرية الأخلاقية لواجبات الحقوق (Deontological Ethics)

النظرية الأخلاقية لواجبات الحقوق، والتي يُشار إليها أيضًا بالنظرية الكانطية، تركز على الالتزام بالواجبات الأخلاقية والحقوق الفردية. حسب هذه النظرية، تعتبر الأفعال صحيحة أو خاطئة بناءً على مبدأ الالتزام بالواجبات الأخلاقية، وليس فقط على نتائج الأفعال. في سياق الشركات، تعني هذه النظرية أن القرارات يجب أن تحترم الحقوق الفردية وتعزز من الالتزام بالمبادئ الأخلاقية بغض النظر عن العواقب. تطبيق هذه النظرية في إدارة الشركات يعزز من النزاهة والعدالة، ويعزز من مستوى الثقة بين الأطراف المعنية (Tseng، 2021).

✓ النظرية الأخلاقية للرعاية (Ethics of Care)

نظرية الأخلاق للرعاية تركز على أهمية العلاقات الإنسانية والرعاية المتبادلة بين الأفراد. تسعى هذه النظرية إلى تعزيز الاهتمام بالآخرين والعمل على تحقيق توازن بين الحقوق الفردية والاهتمامات المشتركة. في الشركات، يعني ذلك أن اتخاذ القرارات الأخلاقية يجب أن يأخذ في اعتباره تأثيره على العلاقات الإنسانية داخل المنظمة، ويسعى لتحسين بيئة العمل وتعزيز رفاهية الموظفين. هذا يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الالتزام بالقيم الأخلاقية، مما يعزز من الحوكمة الجيدة ويقلل من المشكلات القانونية (Young، 2024).

2. نظريات حوكمة الشركات

✓ نظرية حوكمة الشركات القائمة على المساهمين (Shareholder Theory)

نظرية حوكمة الشركات القائمة على المساهمين تركز على أهمية تحقيق أقصى قيمة للمساهمين. وفقًا لهذه النظرية، يجب على الشركات اتخاذ القرارات التي تعزز من مصالح المساهمين وتزيد من قيمة الأسهم. في سياق اتخاذ القرارات الأخلاقية، يمكن أن تكون هذه النظرية ذات أهمية في تحقيق توازن بين تحقيق الأرباح والامتثال للمعايير الأخلاقية.

الشركات التي تلتزم بهذه النظرية مع الالتزام بالقيم الأخلاقية قد تجد طرقاً لتحقيق فوائد مالية للمساهمين بطريقة مستدامة وأخلاقية (O'connell، 2020).

✓ نظرية حوكمة الشركات القائمة على أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

نظرية حوكمة الشركات القائمة على أصحاب المصلحة تتجاوز التركيز على المساهمين لتشمل جميع الأطراف المعنية بالشركة، بما في ذلك العملاء، الموظفين، الموردين، والمجتمع. وفقاً لهذه النظرية، يجب على الشركات اتخاذ قرارات تأخذ في اعتبارها تأثيرها على جميع أصحاب المصلحة. تطبيق هذه النظرية يعزز من الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ويشجع على اتخاذ قرارات أخلاقية تدعم مصالح جميع الأطراف المعنية. هذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين سمعة الشركة وزيادة استدامتها، مما يعزز من فعالية الحوكمة ويقلل من المخاطر القانونية (Palladino، 2019).

✓ نظرية الحوكمة الرشيدة (Good Governance Theory)

نظرية الحوكمة الرشيدة تركز على تحقيق الكفاءة والشفافية في إدارة الشركات. تعزز هذه النظرية من أهمية تبني ممارسات حوكمة جيدة تشمل الشفافية، النزاهة، والمساءلة. في سياق اتخاذ القرارات الأخلاقية، يمكن أن تساعد هذه النظرية الشركات على تطوير آليات فعالة للتحكم والمراقبة، مما يعزز من قدرة الشركة على الالتزام بالمعايير الأخلاقية وتقليل المخاطر القانونية. تطبيق ممارسات الحوكمة الرشيدة يساهم في بناء ثقة المستثمرين والعملاء ويعزز من استقرار الأعمال (Rahim، 2019).

• نظريات المساءلة القانونية

✓ نظرية المساءلة التنظيمية (Regulatory Accountability Theory)

نظرية المساءلة التنظيمية تركز على أهمية التزام الشركات باللوائح والقوانين التنظيمية. تشدد هذه النظرية على ضرورة أن تكون الشركات مسؤولة عن تصرفاتها وأن تلتزم بالقوانين واللوائح التي تحكم نشاطها. في سياق اتخاذ القرارات الأخلاقية، تعزز هذه النظرية من أهمية وضع سياسات وإجراءات تضمن الامتثال للقوانين وتعزز من الشفافية في العمليات. تطبيق هذه النظرية يساعد الشركات على تجنب المخاطر القانونية وتحسين علاقاتها مع الجهات التنظيمية (Tamvada، 2020).

✓ نظرية المساءلة الاجتماعية (Social Accountability Theory)

نظرية المساءلة الاجتماعية تركز على مسؤولية الشركات تجاه المجتمع والمشاركة في تحقيق أهداف اجتماعية إيجابية. تعزز هذه النظرية من أهمية أن تكون الشركات مسؤولة عن تأثيراتها الاجتماعية وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة. في سياق اتخاذ القرارات الأخلاقية، تعني هذه النظرية أن الشركات يجب أن تلتزم بالقيم الاجتماعية والأخلاقية وتعمل على تحسين رفاهية المجتمع. هذا يمكن أن يعزز من سمعة الشركة ويزيد من دعم الجمهور، مما يعزز من قدرتها على تحقيق النجاح والنمو (Kalra، 2024).

✓ نظرية المساءلة المؤسسية (Institutional Accountability Theory)

نظرية المساءلة المؤسسية تركز على أهمية بناء مؤسسات قوية وقادرة على ضمان المساءلة والشفافية. تشدد هذه النظرية على ضرورة أن تكون المؤسسات قادرة على تطوير أنظمة فعالة للمراقبة والتقييم، وتطبيق مبادئ الأخلاق في جميع جوانب عملها. في سياق اتخاذ القرارات الأخلاقية، تعني هذه النظرية أن الشركات يجب أن تطور آليات فعالة لضمان الالتزام بالمبادئ الأخلاقية وتقليل المخاطر القانونية. تطبيق هذه النظرية يساعد الشركات على تحسين حوكمتها وزيادة قدرتها على التعامل مع التحديات القانونية (Felzmann، 2020).

المنطلقات النظرية للدراسة تسهم في توفير إطار شامل لفهم تأثير القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية. من خلال استكشاف النظريات الأخلاقية، ونظريات حوكمة الشركات، ونظريات المساءلة القانونية، يمكن تحليل كيفية تأثير القرارات الأخلاقية على الأداء الإداري والقانوني للشركات. هذا الفهم النظري يساعد في تقديم توصيات عملية لتحسين الممارسات الأخلاقية وتعزيز فعالية الحوكمة والمساءلة في شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض، مما يساهم في تعزيز الاستدامة والنمو في بيئة الأعمال المتغيرة.

المنهجية وطرق البحث:

• التصميم البحثي

في إطار دراسة تأثير اتخاذ القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية في شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض، يُعد التصميم البحثي أحد الركائز الأساسية للمنهجية الكمية. يعتمد التصميم البحثي على تحديد الأبعاد النظرية والعملية التي ستتم دراستها، وتوضيح العلاقة المحتملة بين المتغيرات الأساسية. يشمل ذلك وضع

فرضيات محددة ومبنية على الأدبيات السابقة حول كيفية تأثير القرارات الأخلاقية على جودة حوكمة الشركات ومدى تعزيز المساءلة القانونية. الفرضيات قد تشمل مثلاً "تؤدي القرارات الأخلاقية إلى تحسين مستوى الشفافية في حوكمة الشركات" أو "وجود قرارات أخلاقية قوية يعزز فعالية المساءلة القانونية داخل الشركات". يجب أن يتسم التصميم بالدقة لتحديد العينة المناسبة وتطوير أدوات القياس التي تعكس بدقة هذه المتغيرات.

• تطوير أدوات البحث

تتضمن عملية تطوير أدوات البحث إنشاء استبيانات مصممة بعناية لقياس مدى تطبيق المبادئ الأخلاقية في شركات القطاع الخاص وكيفية تأثيرها على الحوكمة والمساءلة القانونية. يجب أن تكون الأسئلة التي تتضمنها الاستبيانات شاملة وقابلة للقياس الكمي، بحيث تتيح للمشاركين تقديم تقييمات موضوعية ومقارنة. تتضمن الأسئلة عادةً خيارات متعددة للردود مثل "أوافق بشدة"، "أوافق"، "محايد"، "لا أوافق"، و"لا أوافق بشدة بشدة"، لضمان الحصول على بيانات دقيقة وقابلة للتحليل. يشمل تصميم الاستبيانات أيضاً تحديد المكونات الأساسية التي ستقيس جوانب الحوكمة والمسؤولية القانونية، مثل مستوى الشفافية، وممارسات المساءلة، وتأثير القرارات الأخلاقية على الأداء المؤسسي.

• جمع البيانات

تتطلب مرحلة جمع البيانات تنفيذ استبيانات على عينة تمثل شركات القطاع الخاص في مدينة الرياض. يتضمن جمع البيانات تحديد العينة المناسبة التي تعكس تنوع الشركات من حيث الحجم والنشاط الاقتصادي لضمان شمولية النتائج. يمكن أن تشمل العينة الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في مختلف القطاعات. يتم توزيع الاستبيانات على الممثلين المناسبين داخل هذه الشركات، مثل المديرين التنفيذيين أو مسؤولي الأخلاقيات، للحصول على تقييم دقيق للممارسات الأخلاقية وتأثيراتها. عملية جمع البيانات يجب أن تتم بطريقة منظمة لضمان وصول الاستبيانات إلى أكبر عدد ممكن من الشركات وتجنب أي انحياز قد يؤثر على نتائج الدراسة.

• تحليل البيانات

بعد جمع البيانات، تبدأ عملية التحليل الكمي الذي يشمل تنظيف البيانات لضمان خلوها من الأخطاء أو القيم الشاذة. يستخدم التحليل الإحصائي لتحليل البيانات المستخلصة من الاستبيانات. يشمل التحليل الوصفي حساب

المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديم صورة عامة عن استجابات المشاركين. كما يُستخدم التحليل الاستدلالي لاختبار الفرضيات المقدمة، مثل تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين اتخاذ القرارات الأخلاقية والجوانب المختلفة للحوكمة والمساءلة القانونية. يمكن أن يشمل التحليل أيضاً اختبارات أخرى مثل تحليل التباين (ANOVA) لتحليل تأثير القرارات الأخلاقية على مستوى المساءلة القانونية عبر فئات مختلفة من الشركات.

• تفسير النتائج

تفسير النتائج يشمل دراسة ما إذا كانت البيانات تدعم الفرضيات المدروسة أم لا. يتطلب هذا تفسير العلاقات بين المتغيرات بناءً على التحليل الكمي، وفهم مدى تأثير القرارات الأخلاقية على جودة الحوكمة والمساءلة القانونية. يُعنى التفسير بربط النتائج بالأدبيات السابقة والبحث في كيفية تفاعل الممارسات الأخلاقية مع أبعاد الحوكمة والمسؤولية القانونية. كما يتضمن التفسير دراسة مدى قوة وتأثير القرارات الأخلاقية على تحسين الشفافية والمساءلة، وتحديد الاتجاهات الرئيسية التي ظهرت من البيانات.

• تقديم التوصيات

استناداً إلى النتائج المستخلصة من التحليل الكمي، يتم تقديم توصيات عملية تهدف إلى تحسين ممارسات الشركات في مجال اتخاذ القرارات الأخلاقية وتعزيز حوكمة الشركات والمساءلة القانونية. تشمل هذه التوصيات اقتراحات لسياسات جديدة أو تعديلات على السياسات الحالية، مثل تحسين تدريب الموظفين على الأخلاقيات، وتطوير استراتيجيات للرقابة الداخلية، وتعزيز الشفافية في الإجراءات المؤسسية. تهدف هذه التوصيات إلى مساعدة الشركات على تعزيز ممارساتها الأخلاقية وتحقيق تحسينات ملموسة في حوكمة الشركات والمساءلة القانونية. تعتبر المنهجية الكمية أداة حيوية في تحليل تأثير اتخاذ القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية. من خلال تصميم دراسة دقيقة، وتطوير أدوات بحث فعالة، وجمع بيانات شاملة، وتحليلها بطرق إحصائية دقيقة، يمكن تقديم رؤى موضوعية ومبنية على الأدلة حول العلاقة بين هذه العوامل. تساهم النتائج والتوصيات المستخلصة في تحسين فهم كيفية تأثير القرارات الأخلاقية على جودة الحوكمة والمساءلة القانونية، مما يوفر أساساً قوياً لتحسين ممارسات الشركات في مدينة الرياض.

أدوات الدراسة:

• الاستبيانات

في إطار دراسة تأثير اتخاذ القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية، تُعد الاستبيانات من الأدوات الأساسية لجمع البيانات الكمية. يتم تصميم الاستبيانات بعناية لقياس مدى تطبيق المبادئ الأخلاقية في الشركات، وتأثير هذه المبادئ على جودة حوكمة الشركات ومدى فعالية المساءلة القانونية. يشمل تصميم الاستبيانات تطوير أسئلة دقيقة تعكس الجوانب المختلفة للحوكمة والمسؤولية القانونية، مثل مدى التزام الشركات بمبادئ الشفافية، وكيفية إدماج القيم الأخلاقية في السياسات والإجراءات. الأسئلة تُصاغ بحيث تكون واضحة ومباشرة، مع خيارات إجابة متعددة تتراوح من "أوافق بشدة" إلى "أختلف بشدة"، لضمان جمع بيانات موضوعية وقابلة للتحليل. يتطلب هذا أيضًا تضمين أسئلة تتعلق بممارسات اتخاذ القرارات الأخلاقية، مثل مدى تطبيق الشركات للمعايير الأخلاقية في عملياتها اليومية ومدى تأثيرها على عملية اتخاذ القرارات.

• أدوات القياس والمعايير القياسية

تلعب أدوات القياس والمعايير القياسية دورًا حيويًا في تقييم جوانب محددة من حوكمة الشركات والمساءلة القانونية. هذه الأدوات تتضمن معايير لقياس مستوى الشفافية، وممارسات المساءلة، وممارسات الأخلاقيات داخل الشركات. يتم تطوير هذه المعايير بناءً على الأدبيات السابقة والممارسات المثلى في مجال الحوكمة والأخلاقيات لضمان دقتها وملاءمتها للواقع العملي. على سبيل المثال، قد تشمل المعايير تقييم مستوى الإفصاح المالي، وضمان تطبيق قواعد الأخلاقيات، ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية. تساعد هذه الأدوات في تحديد كيف تؤثر القرارات الأخلاقية على تحسين جودة الحوكمة وتعزيز فعالية المساءلة القانونية في الشركات الخاصة بمدينة الرياض.

• الأساليب الإحصائية

تستخدم الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات الكمية التي تم جمعها من الاستبيانات وأدوات القياس. تشمل هذه الأساليب التحليل الوصفي، الذي يقدم ملخصات للبيانات مثل المتوسطات والانحرافات المعيارية، مما يساعد في تقديم نظرة عامة حول كيفية تطبيق القرارات الأخلاقية وتأثيرها على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية. يتضمن التحليل الاستدلالي استخدام تقنيات مثل تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات وتحديد العلاقة بين المتغيرات. على سبيل المثال، يمكن استخدام تحليل الانحدار لفحص كيفية تأثير القرارات الأخلاقية على مستوى الشفافية.

والإفصاح المالي في الشركات. تساعد الأساليب الإحصائية في تقديم تحليل عميق للعلاقات بين المتغيرات وفهم مدى تأثير القرارات الأخلاقية على الجوانب المختلفة للحوكمة والمساءلة القانونية.

• تحليل التباين (ANOVA)

من الأساليب الإحصائية المهمة في هذه الدراسة هو تحليل التباين (ANOVA)، والذي يستخدم لفحص تأثير القرارات الأخلاقية على مستوى المساءلة القانونية عبر فئات مختلفة من الشركات. يمكن أن يساعد تحليل التباين في تحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق المبادئ الأخلاقية ومستوى المساءلة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. من خلال هذه الطريقة، يمكن فهم كيف تختلف تأثيرات القرارات الأخلاقية على الحوكمة والمساءلة القانونية بناءً على حجم الشركة ونشاطها الاقتصادي. يقدم هذا التحليل رؤى حول كيفية تحسين ممارسات الأخلاقيات بناءً على الفروقات بين الشركات المختلفة.

• تفسير النتائج

تفسير النتائج هو مرحلة حاسمة في الدراسة، حيث يتطلب تحليل النتائج بناءً على البيانات التي تم جمعها. يتضمن التفسير دراسة مدى دعم البيانات للفرضيات المقدمة، وفهم العلاقة بين اتخاذ القرارات الأخلاقية وحوكمة الشركات والمساءلة القانونية. يتم تفسير النتائج في سياق الأدبيات الحالية والبحث السابق، لتقديم رؤى حول كيفية تأثير القرارات الأخلاقية على تعزيز الشفافية والمساءلة. يشمل التفسير أيضًا مقارنة النتائج مع الدراسات السابقة وتحليل الاتجاهات الرئيسية التي تظهر من البيانات. هذا التفسير يساعد في تقديم توصيات عملية للشركات حول كيفية تحسين ممارسات الأخلاقيات وتعزيز جودة الحوكمة والمسؤولية القانونية.

• التوصيات العملية

استنادًا إلى نتائج التحليل والتفسير، يتم تقديم توصيات عملية تهدف إلى تحسين ممارسات اتخاذ القرارات الأخلاقية في الشركات وتعزيز حوكمة الشركات والمساءلة القانونية. تشمل التوصيات اقتراحات لتطوير سياسات جديدة أو تحسين السياسات الحالية، مثل تعزيز التدريب على الأخلاقيات، وتطوير استراتيجيات الرقابة الداخلية، وتعزيز الشفافية في العمليات المؤسسية. تهدف هذه التوصيات إلى مساعدة الشركات على تحسين ممارساتها الأخلاقية وتحقيق تحسينات ملموسة في حوكمة الشركات والمساءلة القانونية. كما يمكن أن تتضمن التوصيات اقتراحات لإدخال تغييرات في السياسات والإجراءات لتعزيز التزام الشركات بالمبادئ الأخلاقية.

من خلال استخدام هذه الأدوات، توفر الدراسة تحليلاً شاملاً لتأثير القرارات الأخلاقية على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية. تسهم هذه الأدوات في تقديم بيانات موثوقة وتحليل دقيق حول كيفية تعزيز ممارسات الأخلاقيات وتحسين جودة الحوكمة والمسؤولية القانونية في شركات القطاع الخاص بمدينة الرياض.

حدود الدراسة:

✓ الحدود البشرية

تتمثل الحدود البشرية في إطار هذه الدراسة في تحديد الفئة المستهدفة من المشاركين التي يتم جمع البيانات منها. في هذا السياق، تركز الدراسة على الشركات الخاصة في مدينة الرياض، حيث يتعين تحديد مجموعة من الأفراد الذين سيتم استهدافهم للحصول على معلومات دقيقة وموثوقة. يشمل هذا التحديد المديرين التنفيذيين، ومشرفي الأخلاقيات، وأعضاء لجان الحوكمة، والمسؤولين عن الامتثال داخل الشركات. هؤلاء الأفراد يمتلكون المعرفة والخبرة اللازمة لتقديم تقييمات دقيقة حول ممارسات اتخاذ القرارات الأخلاقية وكيفية تأثيرها على الحوكمة والمساءلة القانونية. تشمل الحدود البشرية في هذه الدراسة أيضاً التنوع في حجم الشركات ونوع النشاط الاقتصادي، مما يساعد في الحصول على رؤية شاملة حول تأثيرات القرارات الأخلاقية عبر مختلف أنواع الشركات. من المهم أن تكون العينة ممثلة لكافة قطاعات الأعمال في الرياض لضمان التوازن في البيانات والنتائج.

✓ الحدود الزمانية

تشير الحدود الزمانية إلى الإطار الزمني الذي يتم فيه إجراء الدراسة وتحليل البيانات. في هذه الدراسة، تمتد الفترة الزمنية لجمع البيانات وتحليلها إلى فترة معينة يتم تحديدها وفقاً للجدول الزمني للمشروع. قد تشمل الحدود الزمانية السنوات الثلاث الماضية، والتي تعكس التغييرات الأخيرة في ممارسات اتخاذ القرارات الأخلاقية وتأثيراتها على حوكمة الشركات والمساءلة القانونية. بالإضافة إلى ذلك، يتعين أخذ الزمن الذي يستغرقه جمع البيانات وتحليلها في الاعتبار. قد تواجه الدراسة تحديات تتعلق بالتأخير في جمع البيانات من الشركات بسبب تعقيدات عملية الاستطلاع، وتوافر الممثلين المناسبين، والاستجابة للتقارير المطلوبة. تحديد إطار زمني دقيق يساعد في إدارة التوقعات وضمان اكتمال الدراسة في الوقت المحدد.

✓ الحدود المكانية

تتمثل الحدود الإمكانيّة في القيود المتعلقة بالموارد والتقنيات المتاحة لإجراء الدراسة. تشمل هذه الحدود الموارد المالية، والأدوات التكنولوجية، والقدرات البشرية اللازمة لجمع وتحليل البيانات. في هذا السياق، قد تقتصر الإمكانيات المتاحة على أدوات استبيان ومعدات التحليل الإحصائي التي توفرها الجهات البحثية أو المؤسسات الأكاديمية. يتطلب جمع بيانات من الشركات الخاصة في الرياض تنسيقاً مع جهات متعددة، وقد يشمل ذلك تكاليف تخصيص فرق بحثية أو شراء أدوات تحليل متقدمة. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب الدراسة توفر بيانات دقيقة وشاملة من الشركات، مما قد يواجه تحديات تتعلق بالسرية وحساسية المعلومات. من المهم أن تكون الإمكانيات المتاحة ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة بفعالية دون التأثير على جودة النتائج.

- Abalala, T. S. (2021). Impact of ethical practices on small and medium enterprises' performance in Saudi Arabia: An Partial Least Squares-Structural Equation Modeling analysis. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/354147396_Impact_of_ethical_practices_on_small_and_medium_enterprises_performance_in_Saudi_Arabia_An_Partial_Least_Squares-Structural_Equation_Modeling_analysis
- Alaali, N. (2021). The impact of adopting corporate governance strategic performance in the tourism sector: A case study in the Kingdom of Bahrain. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/353381170_The_impact_of_adopting_corporate_governance_strategic_performance_in_the_tourism_sector_A_case_study_in_the_Kingdom_of_Bahrain
- Al-Faryan. (2020). Corporate Governance in Saudi Arabia: An Overview of Its Evolution and Recent Trends. Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3546364
- Alshareef, M. N. (2015). INTEGRATION OF CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY (CSR) INTO CORPORATE GOVERNANCE: NEW MODEL, STRUCTURE AND PRACTICE: A CASE STUDY OF SAUDI COMPANY. Retrieved from https://www.researchgate.net/profile/Mohammed-Alshareef-5/publication/276921661_INTEGRATION_OF_CORPORATE_SOCIAL_RESPONSIBILITY_CSR_INTO_CORPORATE_GOVERNANCE_NEW_MODEL_STRUCTURE_AND_PRACTICE_A_CASE_STUDY_OF_SAUDI_COMPANY/links/555bf1fa08ae8f66f3adbdb7/INTE
- Felzmann, H. (2020). Towards Transparency by Design for Artificial Intelligence. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s11948-020-00276-4>
- Gashgari, R. (2017). Exploring the implications of corporate governance practices and frameworks for large-scale business organisations: A case study on the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from <https://bura.brunel.ac.uk/handle/2438/14347>
- Ikechukwu, K. (2023). UTILITARIAN ETHICAL THEORY VIS-À-VIS THE CONTEMPORARY SOCIETY: AN EVALUATION. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/367654951_UTILITARIAN_ETHICAL_THEORY_VIS-A-VIS_THE_CONTEMPORARY_SOCIETY_AN_EVALUATION
- Kalra, P. (2024). CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY AND STAKEHOLDER THEORY: AN INTEGRATED REVIEW. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/379330233_CORPORATE_SOCIAL_RESPONSIBILITY_AND_STAKEHOLDER_THEORY_AN_INTEGRATED_REVIEW
- Moshashai, D. (2018). Saudi Arabia plans for its economic future: Vision 2030, the National Transformation Plan and Saudi fiscal reform. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/327123671_Saudi_Arabia_plans_for_its_economic_future_Vision_2030_the_National_Transformation_Plan_and_Saudi_fiscal_reform
- O'connell, M. (2020). Shareholder Theory/Shareholder Value. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/340620401_Shareholder_TheoryShareholder_Value

- Palladino, L. (2019). Towards Accountable Capitalism: Remaking Corporate Law Through Stakeholder Governance. Retrieved from <https://corpgov.law.harvard.edu/2019/02/11/towards-accountable-capitalism-remaking-corporate-law-through-stakeholder-governance/>
- Rahim, A. (2019). Governance and Good Governance-A Conceptual Perspective. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/335726531_Governance_and_Good_Governance-A_Conceptual_Perspective
- Sarwar, A. (2022). Corporate Governance and Corporate Performance with a Mediating Role of Corporate Social Responsibility—Case Study of Companies Listed on Saudi Arabian Exchange. Retrieved from <https://www.scirp.org/journal/paperinformation?paperid=119386>
- Singh, K. T. (2019). Ethics in Corporate Social Responsibility. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/335025280_Ethics_in_Corporate_Social_Responsibility
- Tamvada, M. (2020). Corporate social responsibility and accountability: a new theoretical foundation for regulating CSR. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/340631026_Corporate_social_responsibility_and_accountability_a_new_theoretical_foundation_for_regulating_CSR
- Tseng, P.-E. (2021). Deontological or Utilitarian? An Eternal Ethical Dilemma in Outbreak. Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8391290/>
- Wirba, A. V. (2023). Corporate Social Responsibility (CSR): The Role of Government in promoting CSR. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s13132-023-01185-0>
- Young, M. (2024). Patient Rights and Ethics. Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK538279/>

Midocean University

Management College

Specialization in Business Management



Research Title

The impact of ethical decision-making on corporate governance and legal accountability: a case study
on private sector companies in Riyadh, Saudi Arabia

Student preparation/ahmed ali alshehri

Supervisor/D.asma abo eanza

Year:

2024